

عنايه الاستاذة / نوره هان

بالتوازي

داليا سبيح

الجهز المركزي للمحسبات
إدارة مراقبة حسابات
اتحاد الإذاعة والتلفزيون

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
للشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات"
في ٢٠١٠/٦/٣٠

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" شركة مساهمة مصرية - المنتملة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ومنحفاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها ، وتتحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقف الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد باننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة تبين لنا ما يلي :-

١- بلغت تكلفة الأراضي في ٢٠١٠/٦/٣٠ - نحو ٢٧,٥ مليون دولار أمريكي ، وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية "تلقي الضوء" على ما ورد بالإيضاح رقم (٣) الأصول الثابتة - من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية في ذات التاريخ على نحو ما يلي :-

قامت الشركة بإبرام عقود مع اتحاد الإذاعة والتلفزيون " من الأطراف ذات العلاقة " لشراء قطعتي أرض بمساحة قدرها ٦٢٤٢٩ م بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ في ٢٠٠٨/٣/١٩ بمبلغ ٢١,١ مليون دولار ، فضلاً عن سابق شراء قطعة أرض مساحتها ١١٠٥٦٣ م بعقد بيع نهائي (مشهر برقم ٨٤٧ في ٢٠٠٥/٣/٢٩) مقابل ثمن قدره نحو ٢١,٩ مليون جنيه مصري - والمقام عليها مباني وإنشاءات وأصول وممتلكات الشركة ومشروعات توسعاتها الحالية ،

• الأراضي المشتراه والمثبتة بدفاتر الشركة تدخل ضمن مساحة الأرض الصادرة بشأنها القرار الجمهوري رقم (٣٧٥) لسنة ١٩٩٥ - بتخصيص الأرض البالغ مساحتها نحو ٢١٨ فدان من أملاك الدولة الخاصة داخل مدينة السادس من أكتوبر - بغرض إمتداد مشروع مدينة الإنتاج الإعلامي ، وضمتها لإتحاد الإذاعة والتليفزيون "بدون مقابل" - والذي لا يعطي الإتحاد الحق في التصرف بالبيع علي جزء أو كامل مساحة الأرض للصادر لها قرار التخصيص سالف الذكر سواء لشركة "تايل سات" أو غيرها .

• عدم حصول الإتحاد علي موافقة السلطة المختصة مانحه قرار التخصيص ومحددة أغراضه قبل إبرام عقود البيع ولا يوجد طرف الشركة السند القانوني لملكية الإتحاد لتلك الأراضي سوي القرار الجمهوري سالف الذكر .

• سبق قيامنا بأخطار الشركة بكتاب الإدارة رقم ٢٥١ بتاريخ ٢١/٥/٢٠١٠ بصورة من قنوى إدارة القنوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والتخطيط والتنمية المحلية رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٠ ملف رقم ٢١/٧٥/٣٢٢٦ سجل رقم ٤٠٨/٢٠٠٩ - بمضمون ما تقدم ، والإحاطة بما انتهت إليه القنوى من "حجم قانونية تصرف إتحاد الإذاعة والتليفزيون بالبيع لجزء من الأرض المخصصة له بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٥ - لغرض إمتداد مشروع مدينة الإنتاج الإعلامي " - وذلك للعمل بمقتضاها .

• مما يشير الي عدم وجود تأكيد هام ، يشير شك جوهرى لمدي إستقرار السند القانوني لمشروعية عقود البيع ونقل ملكية تلك الأراضي للشركة دون منازعة قانونية الأمر ، الذي وجب الإفصاح عنه .

* نوصي بضرورة سرعة وبحث ودراسة هذا الوضع وأثره علي استمرارية ومزاولة النشاط ، واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية والمحاسبية اللازمة في هذا الشأن ، مع موافقتنا بما يتم .

-٢- تضمنت حسابات الأصول الثابتة في ٣٠/٦/٢٠١٠ بعض الأصول المهلكة دفترياً بالكامل ومازالت تعمل في الإنتاج بلغت تكلفتها نحو ١,٩ مليون دولار أمريكي .

* نوصي بضرورة مراعاة إعادة إعداده للنظر في التقديرات الفنية والمحاسبية لمعدلات الإهلاك وفروض الأعمار الإنتاجية بصفة دورية لمثل تلك الأصول بما يتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

-٣- تضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٣٠/٦/٢٠١٠ نحو ٢٥,٣ ألف دولار قيمة أرصدة متوقفة ومرحلة منذ سنوات مالية سابقة ضمنها نحو ١٠,٥ ألف دولار ترجع لعام ٢٠٠١ .

* يتعين بحث أسباب عدم الاستفادة من تلك الأصول حتى تاريخه ، ودراسة مدي توقع تحقيقها لمنافع مستقبلية للشركة من عدمه ومراعاة معالجاتها بما يتفق مع معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

٤- لوحظ تجاوز مقاولي أعمال المشروعات تحت التنفيذ - 'مباني وإنشاءات' - لتواريخ نهي الأعمال المقررة بقرودهم حيث بلغت فترات التأخير نحو ١٣ شهر في بعض المشروعات ولم يتم تقديم المستخلصات الختامية عنها حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ - بلغت قيمتها التعاقدية نحو ٢١,٢٩ مليون جنيه ، علي حين بلغت مستخلصات أعمالها الجارية للمنفذة فعلياً والمقدمة للشركة حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ١٤ مليون جنيه - ولم تفصح أوراق تنفيذ تلك المشروعات المقدمة لنا عن الرأي الفني للاستشاري المنوط به الإشراف علي تنفيذها عن أسباب التأخر في التنفيذ والوقوف علي فترات التأخير وتفعيل الشروط الجزائية التعاقدية بشأنها .

* نوصي بضرورة متابعة تنفيذ تلك المشروعات وفق البرامج الزمنية لتنفيذها مع تفعيل دور الإدارة الهندسية بالشركة واستشاريها ، ومراعاة الوقوف علي فترات التأخير وتطبيق الشروط الجزائية التعاقدية وإثبات حق الشركة في فرض غرامات التأخير الواجبة علي مقاولي الأعمال المتأخرين عن مواعيد التنفيذ وخصمها من مستحقاتهم حفاظاً علي حقوق ومصالح الشركة .

٥- بلغت قيمة الاستثمارات في أوراق مالية - شركات شقيقة واستثمارات متاحة للبيع في ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ٣٠٨ ألف دولار - بانخفاض فترة نحو ٨٩٤ ألف دولار عن تكلفة إقتناؤها ، وذلك نتيجة الخسائر المتلاحقة والمترامية التي حققتها كافة الشركات المساهم فيها خلال فترة إقتناء الشركة لأسهمها - مع ملاحظة :-

٥/١ لم يتم إعادة تقييم استثمارات متاحة للبيع - غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية عن مساهمة الشركة في رأس مال شركة المحور للقنوات الفضائية والإعلام والبالغ قيمتها نحو ٣٠٥ ألف دولار في ٢٠١٠/٦/٣٠ .

٥/٢ لم نواف بكافة المستندات المتعلقة بمساهمة الشركة في رأس مال الشركة للدولية لبث المعلومات ' مينا سات ' والبالغة نحو ٣١٦ ألف دولار (شركة تحت التصفية منذ أغسطس عام ٢٠٠٥ - كما هو وارد بالإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المنتمة للقوائم المالية في ٢٠١٠/٦/٣٠ .

* نوصي بمراعاة إعادة النظر في جدوي الاستثمار في الاحتفاظ بهذه الاستثمارات في ضوء نتائجها المحققة أو التصرف فيها في الوقت المناسب الذي يحقق للشركة العائد المرجو منها .

* ضرورة موافقتنا بكافة المستندات المتعلقة بالمساهمة في شركة مينا سات وما انتهت إليه إجراءات التصفية وتقرير المصفي بالخصوص حتى تاريخه ، مع مراعاة إعادة تقييم ' الاستثمارات متاحة للبيع ' عن مساهمة الشركة في رأس مال شركة المحور للقنوات الفضائية والإعلام .

٦- تضمن رصيد حساب العملاء - مدينو الإتحاد - نحو ٤٦,٨ مليون دولار مديونيات مستحقة السداد حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ - قمنا بإجراء فحص لبعض أرصدة العملاء وقد تبين بشأنها ما يلي :-

٦/١ وجود أرصدة مديونيات لبعض العملاء متوقفة ولم تجر أية تسديدات بخصوصها بلغت نحو ٢١,٨٤ مليون دولار ، والتي يرجع تاريخ نشأة بعضها لعام ٢٠٠٠ .

* نوصي بضرورة دراسة الأسباب التي دعت لعدم تحصيل الشركة لتلك المديونيات من العملاء طوال تلك السنوات ، والعمل علي مسرعة تحصيل كافة المديونيات مع مراعاة تلافي تضخيم أرصدة مديونيات العملاء بالقدر الذي قد يتعثر كعه تحصيلها .

* الوقوف علي أسباب الموافقة علي مد فترة الإئتمان الممنوع للعملاء غير الجالين وبما لا يتناسب مع قدراتهم المالية علي السداد ، وعدم إتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية حيالهم في حينه .

٦/٢ بلغت أرصدة مديونيات عملاء - رسائل إخبارية - المستحقة السداد حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ١,٦٨٧ مليون دولار ، ضمنها نحو ١,٠٠٩ مليون دولار تتمثل في مديونيات مرحلة يرجع تاريخ نشأتها الي ما قبل عام ٢٠٠٣ .

* نوصي بضرورة أبرام التعاقبات الواجبة عنها مع العملاء ، مع أخذ كافة الضمانات التي تكفل الحفاظ علي حقوق الشركة لتأدية هذا النوع من الخدمة وسرعة تحصيل تلك المديونيات .

٦/٣ تم إرتداد شيكات لبعض العملاء من البنوك لأسباب تنحصر في عدم كفاية أرصنتهم بالبنوك بلغت قيمتها نحو ١,٥٥٢ مليون دولار من أصل مديونيات مستحقة السداد تبلغ نحو ٣,٩٥٦ مليون دولار في ٢٠١٠/٦/٣٠ - ولا يوجد بحوزة الشركة أية خطابات ضمن أو تأمينات نقدية تضمن سداد تلك المديونيات .

* يتعين الوقوف علي مسئولية ذلك ، مع ضرورة سرعة إتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية حيال كافة الشيكات المرتدة حفاظاً علي حقوق الشركة ومستحقاتها طرف هؤلاء العملاء .

٦/٤ عدم تغطية التأمينات الممددة عن بعض عقود العملاء لمخاطر الإئتمان ، فضلاً عن وجود نسبة أخري من العقود لا توجد تأمينات في حوزة الشركة لمقابلتها رغم ارتفاع أرصدة مديونية عملائها وبعضها متوقف ومرحل منذ سنوات مالية سابقة ، بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩,٣٢ مليون دولار - ولا سيما عدم تضمين عقود بعضهم لغرامات التأخير الواجب تطبيقها حال عدم قيامهم بالسداد في المواعيد المحددة بالعقود .

* يتعين ضرورة مراعاة حصول الشركة علي الضمانات الكافية التي تكفل تحصيل مستحقاتها طرف عملائها ، ومراعاة تضمين العقود ما يعوضها عن قسوات لكسب حال وجود متأخرات في السداد .

٦/٥ تم وقف البث لبعض القنوات المؤجرة برصيد مديونيات بنحو ٨,٥٦٨ مليون دولار بعد خصم قيمة التأمينات المسددة من بعض العملاء بنحو ١٨٠ ألف دولار خلال العام المالي الحالي ٢٠١٠ وأعوام مالية سابقة .

* نوصي بمراعاة إعادة تقييم السياسة الائتمانية وأجراء التعديلات الواجبة عليها بما يضمن تخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها وكذا المعرض للضياع .

٦/٦ لوحظ ضعف وكثني نسب التحصيل من بعض العملاء وبدرجة لا تتناسب مع أرصدة مديونياتهم في ٢٠١٠/١/١ أو حجم تعاملاتهم خلال الفترة المالية حتي ٢٠١٠/٦/٣٠ لتصل لتسوية ٥,٦ % من أرصدة مديونيات بعضهم - ويتركز أهمها في المديونيات المستحقة للسداد علي العميل / اتحاد الإذاعة والتلفزيون (من الأطراف ذات العلاقة) والبالغة نحو ١٠,٢٨٨ مليون دولار .

* نوصي بضرورة العمل علي تشييط تحصيل المديونيات ، مع مراعاة الربط بين سياسة الشركة في إدارة الديون قصيرة الأجل والائتمان الممنوح للعملاء وفترات التحصيل واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل تحصيل تلك المديونيات .

٦/٧ مخالفة تطبيق الشروط الواردة بعقود بعض العملاء - مدينو الإيجار الأمر الذي أضاع علي الشركة إيرادات كان من الممكن تحقيقها ، نذكر منها وعلى سبيل المثال ما يلي :-

٦/٧/أ عدم الالتزام بتطبيق شروط التعاقد المبرم مع العميل / فضائية العراق التربوية والمؤرخ في ٢٠٠٩/١٢/٦ علي أن تبدأ مدة العقد من ٢٠٠٩/١١/١ ، وقيمة إيجاره سنوية قدرها ٢٨٨ ألف دولار للقناة التلفزيونية ومبلغ ١١٤ ألف دولار لحيز نقل البرامج علي أن يلتزم العميل بسداد كامل القيمة الإيجارية السنوية للعقد خلال ٣ شهور من التوقيع علي العقد وقد تبين :-

١- عدم التزام العميل بالسداد وفقاً للمواعيد المحددة بالتعاقد وعليه بلغت مديونياته الغير مسددة حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ٢٢٨ ألف دولار .

٢- عدم تطبيق الشركة للمادة السادسة الفقرة (٢/٦) من العقد والتي تنص علي تعديل القيمة الإيجارية السنوية لتصبح ٢٤٠ ألف دولار للقناة التلفزيونية ومبلغ ١٢٠ ألف دولار لحيز نقل البرامج في حالة عدم السداد خلال ٣ شهور من تاريخ العقد - مما ترتب عليه ظهور مديونيات العميل المستحقة للسداد بسدقاتر الشركة في ٢٠١٠/٦/٣٠ بنقص قدره نحو ١٢٠٠٠ دولار .

٣- عدم تضمين العقد لأية تغطية تأمينية لضمان تحصيل مقابل الخدمة المؤداة للعميل حال تأخره في السداد .

* يتعين إجراء التسويات التصويبية اللازمة بتحصيل العميل (المدين) بفارق القيمة الإجارية مع مراعاة الالتزام بتطبيق شروط التعاقد وسرعة مطالبية العميل وتحصيل المديونيات المستحقة للشركة .

ب/ ٦/٧ عدم تطبيق الشروط الجزائية التعاقدية الواردة بالعقد المبرم مع العميل/ قساة العقارية المؤرخ في ٢٠٠٩/٧/١٣ المادة رقم (٤/٦) والتي تلزم العميل بالسداد على أقساط ربع سنوية من تاريخ بدء مدة العقد مقدماً وفي حالة التأخر في السداد ، تسدد فائدة تأخير قدرها ٦% على المبالغ المتأخرة حيث بلغت مديونيات العميل الغير مسددة حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ١٤٨٠٣١ دولار تمثل القيمة الإجارية المستحقة عن البث (الظاهرة برصيد الفستح في ٢٠١٠/١/١ والفترة من يناير ٢٠١٠ حتى ٢٠١٠/٦/٣٠) .

* يتعين تطبيق الشروط الجزائية وتحصيل العميل بقيمة غرامة التأخير في السداد وإجراء ما يلزم من تسويات والعمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة طرف العميل .

ج/ ٦/٧ رغم عدم مسئولية الشركة عن إنهاء بعض عقود عملاتها أو إيقاف بث الخدمة لهم وبالمخالفة لشروط العقود المبرمة معهم والمنصوص عليها بالمواد أرقام (١٢ الفقرة ١٢-١٢) و(١٣ الفقرة ١٣-١٣) والتي تعطي للعميل الحق في إنهاء العقد قبل إنتهاء فترته دونما أسباب تتعلق بالطرف الأول (الشركة) مع نفع تعويض يعادل ٢٥% من القيمة الإجارية للمدة المتبقية من للعقد إلا أن الشركة تنازلت طواعية عن حقها في الحصول على التعويض الذي يضمنه لها شروط التعاقد المبرمة مع بعض العملاء - مدينو الإيجار (العميل/ تليفزيون تيممة ، العميل / شركة الخدمات الإعلامية المحسودة ETV ، العميل/ شركة الإنتاج التليفزيوني) والمتعاقدين معهم بقيمة إجارية سنوية لساعات فضائية تليفزيونية تبلغ نحو ٦٦٥ ألف دولار .

* يتعين تفعيل الشروط التعاقبية ووضعها محل التنفيذ لاسيما وان إنتهاء تلك العقود تم بناء على طلب هولاء للعملاء ورغبتهم ، دون وجود أسباب فنية أو إدارية تتعلق بالشركة مع مراعاة الوقوف على مسئولية ذلك ، وأخذ الإجراءات اللازمة بما يحقق مصالح الشركة ويضمن حقوقها طرف عملاتها .

٧- تضمن رصيد حساب المدينون والحسابات المدينة الأخرى في ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ٣٩٣ ألف دولار - مديونيات مرحلة منذ سنوات مالية سابقة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ - ضمنها مبلغ ٢٩٩٤٤٩ دولار - سددتها الشركة نيابة عن بعض الأفراد المساهمين لزيادة رأس مالها والإفراج عنه ، عدم تطبيق الشركة لنص المادة رقم (٩) من النظام الأساسي في حينه ، فضلاً عن وجود نحو ٦٣ ألف دولار أرصدة مرحلة منذ سنوات على نمة توريدات تم إستلامها ولم يتم موافاة القطاع المالي لمستنداتها لأجراء التسويات اللازمة وأخرى عن ضرائب مبيعات سددتها الشركة وتعمل على إستردادها .

- * يتعين تفعيل الإجراءات الواجبة لتحصيل تلك المديونيات مع إجراء ما يلزم من تسويات حيال الأرصدة المدينة الأخرى .
- ٨- قامت الشركة بسداد فواتير نيابة عن بعض عملائها وجهات أخرى بلغت نحو ١٠٥ ألف دولار ، ولم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ .
- * نوصي بضرورة العمل علي سرعة تحصيل تلك المديونيات .
- ٩- تضمنت الحسابات المدينة في ٢٠١٠/٦/٣٠ مبلغ ١٨٢٥٧٧ دولار قيمة سلف مؤقتة وبدلات سفر لم يتم تسويتها في المواعيد المحددة لها - بالمخالفة لتعليمات وأحكام مجموع اللوائح المالية للشركة .
- * نوصي بضرورة العمل علي سرعة الإنتهاء من تسوية تلك السلف وإجراء التسويات اللازمة بخصوصها .
- ١٠- ظهر رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لعلاء - مدينو الإيجار في ٢٠١٠/٦/٣٠ - بنحو ١٩,٩ مليون دولار . حيث بلغت نسبة المخصص إلى إجمالي مديونيات العلاء - في ذات التاريخ بنحو ٣٦% .
- * نوصي بسرعة إتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة حيال كافة العلاء المتأخرين عن السداد حفاظاً علي مستحقات الشركة طرف مدينها ، وحتى تتوافر الأدلة الموضوعية للمبالغ المتوقع عدم تحصيلها وقياس احتمالية "إضمحلال" المدينون التجاريون .
- ١١- بلغ رصيد مخصص مكافأة نهاية الخدمة في ٢٠١٠/٦/٣٠ بنحو ٥,٥ مليون دولار أمريكي ، بعد تدعيمه بنحو ٤,٩ مليون دولار تحصيلاً علي قائمتي الدخل للعامين الماليين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، وقد بلغ إجمالي المستخدم من المخصص خلال الفترة المالية محل فحصنا المحدود نحو ٤٧٣ ألف دولار - وذلك بما لا يتفق مع السياسات المحاسبية المعلنة بالشركة والواردة بالفقرة رقم (١١/٢) - مكافأة ترك الخدمة) من ملخص أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٠/٦/٣٠ - وفي ضوء الدراسة التي أعدتها الشركة في سبيلها لتكوين وتدعيم هذا الإلتزام وأسلوب قياسية .

الأمر يستلزم :-

- * إجراء للتصويب اللازم بما يتفق مع السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة والإفصاح عنها .
- * ضرورة إعداد دراسة فنية بواسطة خبير أكتواري مؤهل في قياس الإلتزامات الجوهرية لإجراء تقدير يعتمد علي لمبالغ المزاي المكتسبة للعاملين مقابل خدمتهم عن الفترات المالية الحالية والسابقة ، وعمل تقديرات (إفتراضات إكتوارية) لقياس تلك الإلتزام بدرجة يعتمد عليها لتدبير الإعتراف بالإلتزام في تاريخ كل ميزانية - حتى يمكننا إبداء الرأي بشأن رصيد المخصص وتدعيمته وتحديد أثر

انعكاس ذلك علي قوائم الدخل ونتيجة الأعمال عن تلك الأعوام ، وعن لفترة المالية المنتهية في ٢٠١٠/٦/٣٠ .

١٢- تضمن حساب دائنو توزيعات في ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ٨٨ ألف دولار تمثل باقى أرباح المساهمين لدي الشركة منذ سنوات مالية سابقة ضمنها نحو ١٨ ألف دولار قيمة شيكات تم إستلامها بالفعل من شركة مصر للمقاصة نتيجة التقادم الخمسي في إبريل ٢٠٠٦ ولم يتم مدادها لوزارة المالية حتى تاريخه - بالمخالفة لنص المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (بأصدار قانون الضريبة علي الدخل).

* يتعين دراسة الرصيد وأخذ ما يلزم بالخصوص .

١٣- تضمن رصيد حساب دائنو شراء أصول ثابتة في ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ٢٦٤ ألف دولار ، رصيد متوقف منذ عام ٢٠٠١ .
يخص عملية إنشاء محطة كهرباء مدينة الإنتاج الإعلامي ' هيئة كهرباء الريف ' .

* نوصي بضرورة سرعة حصول الشركة علي المسخلص الختامي عن الأعمال المنفذة وإجراء التسويات الواجبة .

١٤- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠١٠/٦/٣٠ نحو ١٥٦,٣٠٧ ألف دولار تحت مسمى 'مخصص صندوق دعم وتدريب وتأهيل العاملين - رصيد متوقف منذ عام ٢٠٠٦ يمثل قيمة الجزء المحتجز من نسبة الـ (١%) من صافي الأرباح السنوية لعامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٤٣ لسنة ٢٠٠٣ - وقد تبين عدم قيام الشركة بتحميل قوائم الدخل منذ ذلك التاريخ بقيمة الالتزام المستحق لصندوق تمويل التدريب والتأهيل وفقا لما تقضي به نص المادتين رقمي ١٣٤،١٣٣ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ - بإصدار قانون العمل - والذي لم يستثنى الجهات التي تقوم بتدريب عمالها - هذا وتجدر الإشارة إلي إن اللوائح الخاصة بالشركة (لائحة شئون العاملين) أتاحت للإدارة التنفيذية وضع نظاما خاصا لتدريب وتأهيل العاملين وتنمية مهارتهم تتواءم الشركة وتتحمل تكاليفه كما هو وارد بالمادتين رقمي (٥٢،٥١) من الباب الرابع - التدريب والتطوير من ذات اللاحة - الا انه لم يتم تفعيلها حيث أنه لا يتوفر لدي الشركة خطة تدريب سنوية معتمدة وفقا للقواعد التي توفرها اللوائح المعتمدة من مجلس إدارتها حتى ذلك التاريخ .

* نوصي بضرورة الالتزام بما تقضي به أحكام القانون سالف الذكر ، مع مراعاة تكوين المخصصات الواجبة بذلك تطبيقا لسياسة الحيطة والحذر طالما إن الموضوع ما زال محل دراسته .

١٥- ما زالت الشركة لم تقم حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ - بالتصرف بالبيع لباقي أسهم الخزينة بحوزتها والبالغ عددها ٦٨١٩٧ سهم والتي مر علي تاريخ شرائها أكثر من عام - بالمخالفة لقرار الجمعية العامة غير عادية بجلستها بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢، وما أستتبع ذلك من عدم تطبيق الشركة لنص المادة رقم (٤٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - والمادتين رقمي (١٠٥-١٠٦) من لائحته التنفيذية - بدعوة

الجمعية العامة غير العادية للشركة لإنقاص رأس المال بالقيمة الاسمية لتلك الأسهم وفقاً للإجراءات المقررة لذلك .

* نوصي بضرورة مراعاة الدارسة المتأنية لجنوى إعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة (أسهم الخزينة) والذي لم يحقق لها الغرض منه حفاظاً على رأس مال الشركة وحقوق المساهمين .

* ضرورة الالتزام بتنفيذ ما يقضى به نص القانون المشار إليه بدعوة الجمعية العامة غير العادية لإنقاص رأس المال بالقيمة الاسمية لتلك الأسهم وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك ، وأجراء ما يلزم من تسويات.

١٦- تضمنت قائمة الدخل فسي ٢٠١٠/٦/٣٠ - نحو ٢٦,٧٦ مليون دولار قيمة المصروفات التشغيلية الأخرى ، ضمنها نحو ٢٤,٦٢ مليون دولار تمثل القيمة الإيجارية المدفوعة من الشركة نظير استئجار ساعات فضائيه (ترانسبندرات) من جهات - خارجية عن فترة المركز المالي المنتهية في ٢٠١٠/٦/٣٠ - يقابلها نحو ١٧,٣٣٢ مليون دولار عن ذات الفترة من العام المالي ٢٠٠٩ ، بنسبة زيادة قدرها ٤٢% نتيجة الزيادة في القيمة الإيجارية نظير الاستئجار - في حين بلغت نسبة الزيادة المقابلة لها في الإيرادات المحققة عن بث قنوات تليفزيونية نحو ١٣% فقط مقارنة بالإيرادات المحققة عن ذات الفترة في العام المالي ٢٠٠٩ - فضلاً عما تبين لنا من اتجاه هذا الالتزام نحو الزيادة حيث أنه بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٧ تم سداد نحو ٣٤٥,٧ ألف دولار بما يعادل ٢٦٢,٥ ألف يورو لشركة بوتلسات المتعاقد معها على تأجير ساعات قمرية ، والنتيجة عن استخدام شركة نايل سات لحق الشفاعة وفق تعاقدها مع الشركة للمؤجرة سائلة الذكر على عدد الخمس قنوات قمرية المتبقية والمشروط بسدادها خلال ثلاثة شهور على أن تسوي كجزء من القيمة الإيجارية (التعريفة السنوية بواقع ١,٧٥ مليون يورو عن كل قناة قمرية) وذلك عند تحويل الطلب إلى تخصيص موثق - حيث وافق السيد رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٢ أن يكون الاتفاق النهائي لعدد (٣) ترانسبندر فقط .
وفي ضوء ما سبق :-

* يتعين ضرورة سرعة العمل على إعادة تأجير الساعات الفضائية المستأجرة (الغير مستغلة) - بما يحقق العائد والمردود الاقتصادي المناسب من جراء تكلفة استئجارها المتزايدة والتي تسدد خصماً على حساب المصروفات بالشركة سنوياً لما ذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة .

* نوصي بوضع خطة تسويقية توضح السياسة المقترحة لإعادة تأجير تلك الساعات الفضائية وكذا تحديد أغراض استخدامها واعتمادها من مجلس إدارة الشركة .

الإستنتاج :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم يتم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع

جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٠ وعن أدائها المالي
وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذات التاريخ لتتفق مع معايير
المحاسبة المصرية .

تحريراً في ١٢ / ٨ / ٢٠١٠

مراقب الحسابات


محاسب / مصطفى حنفي محمود

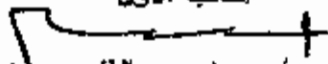
مدير عام

نائب مدير الإدارة


محاسب / هشام محمد رفعت

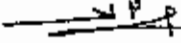
وكيل الوزارة

النائب الأول


محاسب / عصام عبد الغني محمد

وكيل أول الوزارة

مديرة إدارة مراقبة الحسابات


محاسب / هشام سعد محمد الداغر